

الحوار

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

يمثل مشروع «تمكين» محاولة وطنية لإيجاد
مشروع سياسي بنيوي (هيكلية) للثورة،
يقوم على ثلاثة أركان (سياسي-عسكري-خدمي)

تقرير مجريات ندوة
نحو تطوير مشروع «تمكين» وتطبيقه

والتي أقيمت يوم الأحد ٢ رمضان ١٤٣٨هـ، الموافق لـ ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٧م بحضور
عدد من الشخصيات الممثلة لمؤسسات مختلفة من قوى الثورة والمعارضة

تقارير مركز الحوار السوري

المحتويات

٣ مقدمة
٤ أولاً- عرض مشروع تمكين
٤ ولادة فكرة المشروع
٤ التركيز على الأهداف الأساسية للثورة مع حاملها البنوي
٤ واقعية مشروع تمكين
٥ رؤية مشروع «تمكين»
٥ محددات مشروع «تمكين»
٥ أرقام ومؤشرات
٦ ثانياً - عرض استطلاعات الرأي حول المشروع
٦ الأساليب المعتمدة لتنفيذ استطلاع الرأي
٦ استعراض بعض مخرجات استطلاع الرأي
٧ ثالثاً - أهم المتغيرات على الساحة بعد إنجاز مشروع تمكين
٧ التدخل الروسي ونتائجه
٧ عملية درع الفرات ومسار «أستانا»
٩ رابعاً - تعليقات ومدخلات المدعوين
٩ مشروع واقعي ومتكامل لكن عوائق تطبيقه كثيرة
٩ تخصيص تطبيق المشروع لمنطقة معينة
٩ الواقع الحالي يجعل المشروع غير قابل للتطبيق
١٠ لا تزال هنالك فرصة أخيرة لتطبيق المشروع
١٠ التركيز على الحامل البنوي نقطة إيجابية في المشروع
١١ خاتمة

مقدمة

شكّل موضوع إيجاد قيادة موحدة للثورة السورية - وما يزال - هاجساً لمختلف قوى الثورة بمختلف تخصصاتها، على اعتباره طريقاً وحيداً للخروج من حالة التراجع التي أصابت الثورة منذ سقوط القصر في منتصف عام ٢٠١٣.

منذ تلك الفترة لم تتوقف الدّعوات الفردية والجماعية من مختلف الهيئات والمؤسسات والناشطين والمصلحين إلى توحيد جهود قوى الثورة والمعارضة، ولا يزال هذا الموضوع متصدراً للحوار والنقاش بين هذه القوى، ويشغل الحظّ الأوفر من الهمّ الثوري العام.

لقد طُرحت خلال السنوات الماضية العديد من المشاريع والمقترحات في هذا الصدد، لم يجد أغلبها - إن لم نقل جميعها - طريقه للتنفيذ،

كان من بينها المشروع الذي تقدم به مركز الحوار السوري، والذي أُطلق عليه اسم «مشروع تمكين الثورة السورية»^(١)، والذي أنجزه خلال عام كامل بناءً على تكليف من الندوة التشاورية الثالثة التي عقدت في استنبول بتاريخ ١٤-١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤، والتي ضمت طيفاً فاعلاً من القوى والمؤسسات الثورية.

سعى المركز من خلال تقديمه مشروع «تمكين» إلى إيجاد مشروع تشاركي تكاملي بين مختلف القوى الثورة والمعارضة، وتخصّصي دولتي يؤسس لاستقرار سوريا الحرة، مهمد لنمو حقيقي جدير بتضحيات أهلها، مستلهم لروح الثورة وقيمتها ومبادئها، ولمنطق الدولة وشرعيتها، ينتج عنه جسم هيكلي «قيادة للثورة».

عرض المركز مشروع «تمكين الثورة» في الندوة التشاورية الخامسة التي عقدت في استنبول بتاريخ ١٣-١٥ نوفمبر ٢٠١٥، لتصدر التوصية التالية: «يتدارس المجتمعون وثائق مشروع «تمكين» في مؤسساتهم، وترسل الملاحظات إلى مركز الحوار السوري خلال شهر من تاريخ إرسال الوثائق لدراستها والإفادة منها. ليقوم المركز بالتعريف بمشروع «تمكين» على نطاق واسع بعد تطوير المشروع وفق الملاحظات الواردة».

عمل المركز عقب الندوة على تنفيذ التوصية أعلاه، فبعد إرسال مسودة المشروع إلى حضور الندوة، وأخذ ملحوظاتهم التي وصلت إلى المركز، بعين الاعتبار، أعد المركز خطة لنشر المشروع وتسويقه، وكان ذلك في الربع الأول من عام ٢٠١٦م، ولدى البدء بتنفيذها، استجّدت بعض الظروف الميدانية والسياسية التي اقتضت تأجيل طرح المشروع.

بعد توقف تسويق المشروع على مستوى أصحاب القرار والنخب، ارتأى القائمون على المركز متابعة تسويقه على المستوى الشعبي والصفوف التالية لصناع القرار، بما يؤدي إلى نشر أفكار مشروع «تمكين الثورة» بين حاضنة الثورة وناشطيها من جهة، ويختبر معدوه صحة فرضياتهم ونتائجهم من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق، قام المركز، وبالتعاون مع المؤسسة السورية للأبحاث والرأي العام بعرض المشروع على الرأي العام في منطقتين محرتين هما: إدلب والغوطة الشرقية، باستخدام ثلاثة أدوات: الاستبيان العام، مجموعات النقاش، أسئلة النخب، وقد خلصت النتائج، عموماً، إلى تأييد غالبية النتائج والمقترحات التي تقدم بها المشروع.

مؤخراً، ومع استمرار حالة الفوضى التي تشهدها «المناطق المحررة»، وخسارة العديد من المناطق لصالح النظام وحلفائه عن طريق التصعيد العسكري تارة، و«المصالحات» تارة أخرى، والتي يعود سببها الرئيس لحالة التشردم والتفرق وفقدان القرار المركزي الذي تعاني منه الثورة السورية في مختلف المجالات العسكرية والسياسية وحتى الخدمية، عادت العديد من الأصوات لتطالب بضرورة توحيد الجهود وإيجاد قيادة موحدة للثورة في تخصصاتها المختلفة كسبيل لا مفر منه للخروج من حالة التراجع المستمرة.

من هذا المنطلق، ارتأت إدارة المركز إعادة عرض مشروع «تمكين الثورة» مرة أخرى على عدد من أهل الرأي والخبرة والاختصاص والتأثير، بهدف:

١- تطوير مشروع «تمكين الثورة» في ضوء المتغيرات التي طرأت خلال السنتين المنصرمتين.

٢- تلمس إمكانية تطبيق مشروع «تمكين الثورة» أو أفكاره في ضوء المستجدات الحالية.

وقد أقيمت الندوة يوم الأحد بتاريخ ٢ رمضان ١٤٣٨هـ، الموافق لـ ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٧م، وقد تضمّنت الندوة بعد تقديمها والتعريف عن أهدافها من قبل مدير برنامج الحوار السياسي في مركز الحوار السوري عرضاً للمشروع، وعرضاً لاستطلاعات الرأي حول المشروع، وعرضاً لأهم المتغيرات على الساحة التي حدثت بعد كتابة المشروع، والتي يمكن أن تؤثر على تطبيقه، ثم تبع ذلك مداخلات وتعليقات المدعوين.

(1) يمكن الإطلاع على مشروع تمكين على موقع مركز الحوار السوري: http://sydialogue.org/files/tamkeen_introduction.pdf

أولاً- عرض مشروع تمكين

قدّم العرض مدير برنامج الحوار السياسي في مركز الحوار السوري والذي عمل كمدير للفريق البحثي الذي تولى كتابة مشروع تمكين، وقد أشار المدير بدايةً إلى نقطتين: النقطة الأولى: هي أن هذا العرض هو عرض قديم نتيجة لكتابة المشروع قبل سنة ونصف، وقد تمّ أخذ المتغيرات الحاصلة منذ ذلك الحين بعين الاعتبار، وسيتمّ تقديمها في عرض منفصل بعد عرض استطلاعات الرأي. النقطة الثانية: هي أن مشروع تمكين أساساً مشروع حوارى تشاركي، وغالبية الأفكار التي وردت فيه هي أفكار تشاركية تم بنائها بالتشارك مع مختلف الفاعلين في الثورة من مختلف التخصصات السياسية والعسكرية والخدمية.

ولادة فكرة المشروع:

ظهرت فكرة المشروع أثناء انعقاد الندوة التشاورية الثالثة التي أقيمت في نوفمبر من العام 2014، حيث أجري تحليل رباعي لأبرز نقاط قوة الثورة وضعفها، وكان هنالك شبه إجماع بين الحاضرين على أن هنالك ضرراً أساسياً لحق بالثورة نتيجة غياب المشروع السياسي الثوري البنيوي أو الموضوعي، وقد أسندت هذه المهمة لمركز الحوار السوري، الذي بدأ بالعمل عليها.

التركيز على الأهداف الأساسية للثورة مع حاملها البنيوي:

ركّز المشروع على الأهداف الأساسية للثورة، إضافةً إلى التركيز على الحامل البنيوي، على اعتبار أن قوة الطرح الموضوعي تعتمد بشكل أساسي على قوة الحامل البنيوي، فوجود قيادة الثورة وامتلاكها مقومات القوة والصلابة سيؤدي حكماً إلى قوة طرحها الموضوعي.

واقعية مشروع تمكين:

مشروع "تمكين" منظومة أنشطة فكرية وعلمية منتجة ومتكاملة، قائمة على مكتسبات الثورة الحالية، مع واقعية بعيدة عن المثالية الحاملة، كما أنه يستند إلى الأهداف التي تثار الشعب السوري من أجلها كقضايا الحرية والكرامة، وبهدف إيجاد نواه للدولة السورية الجديدة بمؤسساتها الحيوية الرئيسة.

رؤية مشروع "تمكين"

تتجسد في أربعة نقاط وهي: العمل بمنطق الدولة، وذلك عبر إيجاد سلطة حقيقية تكون نواة للدولة السورية الجديدة، والتوجه بسورية نحو الاستقرار المؤسس لنمو حقيقي، إضافة إلى اعتماد التخصص والاحترافية في كل ركن من أركان المشروع، فضلاً عن تحقيق التكامل العضوي المؤكد بين أركان المشروع الثلاثة (السياسي - العسكري - المدني).

محددات مشروع "تمكين"

حيث شرح المقدم محددات المشروع، والتي تمثلت ب:

- المرحلة: ويقصد بها الاعتماد على معيار زمني لتقسيم المشروع إلى ثلاثة أقسام: مرحلة "اسقاط النظام"، والمرحلة الانتقالية، ومرحلة بناء الدولة، حيث تم التركيز على مرحلة إسقاط النظام.
- التجزئة: وهي تعني ترتيب أولويات الملفات في كل مرحلة، كإيجاد قيادة عسكرية وسياسية موحدة، تنمية الخدمات وتعزيز دور المجالس المحلية.
- المبادرة: وتعني انتقال الثورة من موقع المنفعل المتأثر بالأحداث إلى موقع المبادر والفاعل في الأحداث.
- التدرج: أي مراعاة تحقيق الأهداف وفق تدرج زمني واقعي ملائم، وكمثال على ذلك، للوصول إلى تحقيق هدف الجيش الاحترافي المنظم، لا يتم حل الفصائل مباشرة، بل يتم تشكيل قيادات ومجالس احترافية على مستوى مناطقي بداية، لتبدأ بتطبيق القواعد التنظيمية بشكل تدريجي.
- الواقعية: بمعنى التركيز على الممكن والمتاح في كل مرحلة.

أرقام ومؤشرات:

عرض المقدم بعض الأرقام والمؤشرات الخاصة بالمشروع، حيث ذكر أن عدد من شارك في إعداد "تمكين" قارب الأربعين باحثاً سورياً إضافة إلى مستشارين غير سوريين، وبلغ ساعات العمل ما يقارب خمسة آلاف ساعة عمل كما وصلت صفحاته إلى قرابة 400 صفحة.

ثانياً- عرض استطلاعات الرأي حول المشروع

عرض مسؤول الدراسات في المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام ملخصاً لاستطلاع الرأي تجاه مشروع "تمكين"، والذي نفذته المؤسسة بالتعاون مع مركز الحوار السوري. حيث أشار المقدم أن استطلاع الرأي نُفذ في منطقتين محررتين هما الغوطة الشرقية ومحافظة إدلب خلال عمل متواصل استمر قرابة أربعة أشهر.

الأساليب المعتمدة لتنفيذ استطلاع الرأي:

شرح المقدم الأساليب الثلاثة التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ استطلاع الرأي، ابتداء بأسلوب مقابلات النخب، حيث تم اختيار 55 شخصية نخبوية من الغوطة الشرقية وإدلب (25 من الغوطة الشرقية و30 من إدلب) ممثلين لمختلف النخب السورية من حقوقيين وعسكريين وسياسيين وأكاديميين، وقد أجابوا على بطاقة مقابلة تحتوي على 30 سؤالاً مفتوحاً.

أما الأسلوب الثاني فكان الاعتماد على المجموعات المركزة للنقاش، حيث كان هناك مجموعة نقاش خاصة بالسياسيين، وأخرى خاصة بالعسكريين، إضافة إلى ثلاثة خاصة بالخدميين في المنطقتين المستهدفتين، وتم اختيار هذا الأسلوب بناء على مضمون مشروع تمكين، باعتبار أن المشروع يقوم على أركان أساسية ثلاثة، العسكري والسياسي والخدمي.

أما الأسلوب الثالث، فهو أسلوب الاستبانة، وقد شمل حوالي 63 سؤالاً عاماً، و6 أسئلة خاصة بكل منطقة (الغوطة أو إدلب).

استعراض بعض مخرجات استطلاع الرأي:

ثم استعرض الباحث بعض المؤشرات الناتجة عن استطلاع الرأي في الأساليب الثلاثة (مجموعات النقاش، مقابلات النخب، الاستبانة)، والتي أكدت غالبيتها الخيارات والنتائج التي تبناها مشروع "تمكين".

ثالثاً- أهم المتغيرات على الساحة بعد إنجاز مشروع تمكين

وقد قدّم العرض مدير المشاريع والإدارة في مركز الحوار السوري، والذي أوضح بأن مشروع تمكين قد أنجز قبل ما يقارب سنة ونصف، وخلال هذه الفترة، تغيرت خارطة "الصراع السوري" بشكل واضح، حيث تقلّصت المساحات التي تسيطر عليها قوى الثورة، كما تمّ الدّفع بالقضية السورية نحو مزيد من التّدخل الدولي المباشر، الأمر الذي أفضى إلى قدر من التهميش لأدوار القوى الإقليمية، فضلاً عن تهميش أدوار القوى المحلية، إضافة إلى محاولات دولية لاجتراح مقاربات جديدة للحل السياسي من خلال "تميع" بيان جنيف ومحاولة تفرّغه من محتواه.

التدخل الروسي ونتائجه:

حيث أؤكد المتحدث بأنّ للتدخل الروسي الأثر الأكبر عسكرياً وسياسياً في إحداث التغيرات، فعلى المستوى العسكري تقدمت القوات الموالية للنظام على جبهات عدة، كما في المنطقة الساحلية و الغوطة الشرقية وريف حلب الشمالي إضافة إلى مدينة حلب، كل ذلك في ظل مشاهد الاقتتال الداخلي بين الفصائل خصوصاً في الغوطة وإدلب، وهدوء المنطقة الجنوبية (درعا)⁽¹⁾. حيث تمّ استغلال الأوضاع الصعبة لمختلف المناطق المحاصرة المحيطة بدمشق (ولاحقاً في حي الوعر في حمص) لإجبار أهلها على الخروج باتجاه محافظة إدلب. وحول التغيرات على المستوى السياسي، أشار المقدم إلى الجهود الدبلوماسية الروسية التي عملت على توظيف جهودها العسكرية عبر تغيير صيغة الحل الدولية المطروحة في جنيف، والتي تتمثّل بـ"هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات" إلى "حكومة ذات مصداقية وغير طائفية" في تميع واضح للمفهوم الأول، ومن ثمّ اختراق صفوف المعارضة التفاوضية بمنصّات المعارضة المختلفة المصنّعة في موسكو، كل ذلك بهدف أن يكون الحل في النهاية متوافقاً مع المصالح الروسية المتمثلة في إبقاء النظام والمحافظة عليه.

عملية درع الفرات ومسار "أستانا":

بيّن المقدم أن الأتراك سارعوا بعد الدعم الأمريكي لقوات سورية الديمقراطية في تجاوز الخط الأحمر التركي وعبورها لنهر الفرات غرباً، إلى إرساء توافقات مع الروس أدت بالنهاية إلى استعادة قوى الثورة بالتعاون مع الجيش التركي السيطرة على مناطق جرابلس والباب. كما أوضح بأنّ التوافقات الروسية - التركية أدت إلى افتتاح مسار تفاوضي عسكري مواز لمسار جنيف، بحيث يتم التركيز (شكلاً) على تثبيت خطوط القتال، في حين تسعى "عملياً" إلى إيجاد مسار سياسي جديد بديل عن مسار "جنيف"..

(1) نود الإشارة هنا، إلى أن العرض ركّز على الوضع العام في المنطقة الجنوبية، والذي كان هادئاً على مدى سنة ونصف تقريباً، والذي شهد تغييراً واضحاً بعد انطلاق معركة "الموت ولا المذلة" في 12 فبراير/شباط 2017م.

ثم لخص المقدم أهم المتغيرات التي حصلت بالنقاط التالية:

- تقلص مساحات الأراضي المحررة في عدة مناطق (الساحل - حلب - ريف دمشق)، كما خسرت قوى الثورة مدينة حلب ذات الأهمية الاستراتيجية والرمزية في الصراع، وتم تهجير أعداد كبيرة من مؤيدي قوى الثورة من الريف الدمشقي ومدينة حمص إلى الشمال السوري، فيما كسبت قوى الثورة أرضاً جديدة من تنظيم الدولة قرب جرابلس.
- تقليص تمثيل قوى الثورة والمعارضة على المستوى الدولي من خلال إحداث منصات تخترق الوفود التفاوضية، ومن خلال محاولة تهميش دور الهيئة العليا للمفاوضات في اجتماعات "استانا".
- تسيطر قوى الثورة وبشكل مشترك مع القوات التركية على منطقة آمنة نسبياً قرب جرابلس، وهي خالية من القوى الموسومة بـ "التطرف والإرهاب"، وقد تعتبر المنطقة الأفضل لاستحداث نموذج لقوى الثورة والمعارضة السورية في الحكم المحلي وسط ميول القوى الدولية نحو تثبيت مناطق النفوذ الدولية وتنمية الحكم المحلي، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها تخضع بشكل شبه مباشر لسيطرة تركيا.
- ازدياد الصراع السوري تعقيداً مع ازدياد التدخلات العسكرية المباشرة لمختلف الأطراف (الروس - الأمريكان - الأتراك)، الأمر الذي يؤدي حكماً إلى مزيد من تهميش أدوار القوى المحلية، بعد أن امتدت رياح التهميش إلى القوى الإقليمية، الأمر الذي يتوجب ملاحظته من حيث مدى التأثير على وحدة قرار قوى الثورة والمعارضة واستقلاليته.
- ازدياد نفوذ هيئة تحرير الشام في ادلب.
- ازدياد دور الهيئة العليا للمفاوضات، وتطور العلاقة بين الفصائل والقوى السياسية.
- اتجاه الاعتماد على الحكم المحلي (اللامركزية).

رابعاً - تعليقات ومداخلات المدعوين:

تساءل رئيس أحد الأحزاب السياسية عن وجود آليات محددة لتبني الأطراف الفاعلة لهذا المشروع، كما تساءل عن قياس حقيقي تدريجي لمراحل المشروع، ليجيب مدير برنامج الحوار السياسي (والذي أشرف على كتابة مشروع تمكين) بأنه وخلال تصميم المشروع، كان المركز يتواصل مع مختلف الجهات الفاعلة، والتي كانت على دراية بالمشروع وتطوره، وبالنسبة لموضوع الآليات المحددة، فهو أمر متعلق بتنفيذ المشروع، الأمر الذي لم يُكلف مركز الحوار القيام به.

مشروع واقعي ومتكامل لكن عوائق تطبيقه كثيرة:

كما اعتبر باحث إسلامي بأن المشروع قد كتب قبل تطورات مؤسفة في الساحة السورية، خصوصاً فيما يتعلق بخسارة المناطق الاستراتيجية حول العاصمة، وانحسار مناطق الثورة في جنوب البلاد وشمالها، والتنازع الحاصل في غوطة دمشق، وتأثير هذا كله على إمكانية تنفيذ مشروع "تمكين". ومع ذلك، أكد الباحث على أن مشروع "تمكين" هو مشروع وازن ومتكامل بشكل واضح بين المسارات السياسية والعسكرية والمدنية وخطواتها الحالية والانتقالية والمنشودة والتي تركز في كل فقرة من فقراتها على مركزية الثورة ومنطلقاتها وعدم التفريط بالحد الأدنى من مطالب الشعب الثائر، ورأى الباحث بأن كل ما ذكر في المشروع منطقي ومعقول وواقعي بعيداً عن الأحلام، مؤكداً على ضرورة التمسك بالمشروع والعمل على انجازه بالحدود الدنيا على الاقل، والحشد خلفه وتهيئة الأجواء المناسبة لتنفيذه، معتبراً بأن أكبر عائق أمام تنفيذه هو التنافس الفصائلي وحظوظ النفس.

تخصيص تطبيق المشروع لمنطقة معينة؟

كما رأى باحث في استطلاعات الرأي إمكانية تطبيق المشروع محلياً في مناطق معينة صغيرة، كمنطقة عملية درع الفرات، الأمر الذي وافقه فيه باحث آخر، مؤكداً على أهمية المشروع بوصفه عملاً مبنياً على التشاور الفاعل بين مختلف قوى الثورة والمعارضة، وعلى إمكانية عرض هذا المشروع على قوى الثورة الفاعلة في مناطق عملية درع الفرات إضافة إلى الإخوة الأتراك.

الواقع الحالي يجعل المشروع غير قابل للتطبيق؟

فيما رأى باحث شرعي إسلامي أن الحديث عن المشروع في الوقت الراهن بعيد عن الواقعية، نظراً لانتشار الاقتتال الفصائلي في الغوطة خاصة، وعدم قدرة المؤسسات الثورية المختلفة على وقفه. كما رأى ضابط رفيع المستوى في الجيش الحر بأن جهوداً كبيرة قد بذلت للوصول إلى هذه المرحلة من النضج في

التفكير لإنتاج مشروع أكاديمي ضخم كمشروع "تمكين"، مشيراً في الوقت ذاته، إلى المحاولات المتكررة لإنشاء جيش وطني، والتي عُرفت من قبل مختلف الدول الفاعلة "الصديقة".

وشكر عضو في هيئة تفاوضية مركز الحوار على جهده الكبير في تصميم "مشروع تمكين"، لكنه اعتبر بأن التغييرات التي حصلت بعد تصميمه هي تطورات كبيرة يمكن تسميتها بالانقلابات، مما يقوّض فرص تطبيق المشروع في الوقت الحالي، مقترحاً العمل على خطة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في الوضع الراهن للوصول إلى موقف تفاوضي أقوى مع مختلف القوى الدولية الفاعلة في الملف السوري.

كما أثنى عضو في "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" على الجهود المبذولة في تصميم مشروع "تمكين"، معتبراً من الأهمية مكان التركيز على الحامل السياسي الذي ركّز عليه مشروع تمكين، لافتاً إلى أن الائتلاف والهيئة العليا للمفاوضات هما لبنتان أساسيتان في تشكيل الركن السياسي.

لا تزال هنالك فرصة أخيرة لتطبيق المشروع:

اعتبر عضو قيادي في المجلس الوطني السوري أن المشروع قد صُمم بطريقة أكاديمية، موجّهاً الشكر للقائمين عليه، مشيراً إلى أن مشاكل المعارضة الداخلية تغذيها "أصابع خارجية" و"مال سياسي"، وقد أضعفت الفرص الكثيرة التي أتاحت لها لتقديم نموذج حسن مقبول شعبياً ودولياً على الصعد السياسية والعسكرية والمدنية. لكن لا ينبغي إهمال الفرص المتاحة حالياً والتي قد تكون الأخيرة، مؤكداً على أن "مشروع تمكين" يمكن أن يُعتبر نقطة بداية جيدة، ويجب أن يتمّ التبشير به على جميع الصعد الداخلية الميدانية والسياسية والمدنية، كما أثنى على نقطتين ذكرهما المشروع، وهما شمولية الرؤية والتخصص في العمل، مضيفاً إليهما ضرورة وجود الإدارة التكاملية لتلك الملفات.

التركيز على الحامل البنوي نقطة إيجابية في المشروع:

وقد أثنى خبير في الإدارة والتدريب على رؤية المشروع كونها تَقَرَّر أن الواجب هو التركيز على الجسم البنوي والهيكل الحامل للمشروع السياسي، وعدم الخوض في مضامين المشروع السياسي بعيد المدى، وتركه للجسم البنوي الذي سيتشكل، معتبراً بأن غياب معاني هذه الرؤية على اختصارها كان سبباً في بعض ما وصلنا إليه، كما اعتبر بأن أحد أكبر الأخطاء التي وقعت بها مؤسسات الثورة وفصائلها هو الخوض في المشاريع والطموحات غير المتناسبة مع الواقع، مستشهداً ببعض المؤسسات والفصائل الثورية التي تبنت موانئ "طموحة" حول مستقبل سورية، ورسمت فيها رؤية تصلح لواقع أمة منتصرة متمكنة، الأمر الذي يتناقض مع الواقع ومجرياته، وهو الأمر الذي أسهب في شرحه مفكر وباحث في القضايا الفكرية والإسلامية، معتبراً أن أجلة الثورة والابتعاد عن شعاراتها البسيطة الجامعة قد أثر سلباً إلى حد بعيد فيما وصلت إليه الأوضاع الحالية.

خاتمة

من خلال عرض المشروع والحوار حوله، يتبين عدم وجود أي خلاف حول رؤية المشروع وفلسفته التي يطرحها، والتي تعتمد التخصص والتكامل بين أدوار مختلف الفعاليات العسكرية والمدنية والسياسية، إلا أن إمكانية تنفيذه بدت محل شك وموضعاً للنقاش المطول، وخاصة بعد حدوث التغيرات العسكرية والسياسية المتسارعة الأخيرة، وانطلاقاً من وجود التوافق على مضمون المشروع وثناء معظم المحاورين عليه، وما طرحه البعض من إمكانية تخصيص تطبيقه في مناطق معينة (كمناطق عملية درع الفرات أو مناطق أخرى قد تتوافر فيها شروط مشابهة مستقبلاً)، فإن التوصية النهائية بأن يتم التمسك برؤية "مشروع تمكين" والاستفادة منه، خاصة وأنه جهد جماعي تشاوري، مع محاولة تطبيقه قدر المستطاع في مناطق معينة تتوافر فيها شروط تطبيق المشروع، ولعلّ توجه المسار الواقعي الحالي نحو دعم الحوكمة المحلية في مناطق عديدة يتوافق واقعياً مع هذه التوصية.



   sydialogue

 www.sydialogue.org

 contact@sydialogue.org